بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمـل
الدولية

موجز سياسات تونس

تأثير سياسـات التجارة والاستثمار على العمل المُنتِج واللائق

ديسمبر 2024

تونس. 2016 © مارسـيل كروزيه/منظمة العمل الدولية

الترابط بين التجارة والاستثمار والتوظيف

تركز استراتيجية التنمية الوطنية في تونس على الصادرات والاستثمار، مستندةً إلى عقود من السياسات التي شجعت التحرير الاقتصادي وتطوير المؤسسات، مما أدى إلى تحقيق تدفقات استثمارية كبيرة حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، لا تزال الاختلالات الاقتصادية الهيكلية قائمة، بما في ذلك الفوارق الإقليمية وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة. وقد زادت هذه التحديات سوءًا بفعل الصدمات مثل جائحة كوفيد-19، التي تسببت في انكماش النمو الاقتصادي بنسبة 8.8%. ورغم أن السياسات الوطنية للتشغيل (2016–2020) حاولت معالجة هذه المشكلات، إلا أن تأثيرها ظل محدودًا وغير قابل للقياس بوضوح.

وتتمثل الآثار الرئيسية لسياسات التجارة، التشغيل، والاستثمار فيما يلي:

- **قطاع التصنيع كركيزة اقتصادية:** أسهمت سياسات الاستثمار والتجارة في تعزيز قطاع التصنيع باعتباره المحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والتوظيف الرسمي. ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع هشًّا أمام الصدمات الخارجية، كما ظهر بوضوح خلال جائحة كوفيد-19، مما يبرز الحاجة إلى تدابير إضافية لحمايته وتعزيز صموده.
- **الازدواجية بين القطاعين الداخلي والخارجي:** سمح التقسيم الاقتصادي بين القطاع الداخلي (المحمي) والقطاع الخارجي (المحرر) بتنويع الاقتصاد التونسي، إلا أن هذه الازدواجية أدت إلى اختلالات هيكلية تتطلب إصلاحات عاجلة. لذلك، فإن تحقيق التوازن بين فوائد القطاعين سيضمن نموًا اقتصاديًا مستدامًا وعادلًا.
- **التحديات المؤسسية وضرورة التنسيق:** يحدّ ضعف التنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن سياسات التجارة والاستثمار من فعاليتها. ومن الضروري تحسين آليات التنسيق وتعزيز الرصد التشاركي لضمان تنفيذ السياسات بكفاءة وتحقيق نتائج ملموسة.
- **التأثير على التوظيف والقطاع الخاص:** يعاني القطاع الخاص من تحديات كبيرة مثل الفساد، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وعدم الاستقرار السياسي، وهي عوامل تعيق دوره في خلق فرص العمل. لذلك، فإن إصلاح سياسات الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال سيكونان ضروريين لتعزيز القدرة التنافسية وزيادة دور القطاع الخاص في التوظيف.
- **الإصلاحات والتدخلات المطلوبة:** يتطلب تحسين جودة وكفاءة الوظائف تنفيذ إصلاحات تشاركية ومنظمة تشمل جميع الأطراف المعنية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالشباب والنساء باعتبارهم الفئات الأكثر هشاشة في سوق العمل، وذلك لضمان دمجهم بفعالية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

التوجهات القطاعية لتطوير سلاسل القيمة والصناعات الموجهة للتصدير

يهدف تحليل سلسلة القيمة إلى تحديد المعيقات والفرص لتوسيع الأسواق وزيادة الصادرات، مما يسهم في توفير فرص عمل أكثر وأفضل. تساعد هذه التدابير في توجيه الدعم اللازم من الحكومات، ومنظمات العمال، وجمعيات أصحاب العمل لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع، وزيادة الصادرات، وتزويد العمال بالمهارات الملائمة.

يعتمد التقييم على البحوث المكتبية، وجمع بيانات المؤسسات، وإجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية. ويهدف هذا التحليل إلى تطوير خارطة طريق لدعم القطاع من خلال بناء القدرات وتحديد المهارات المطلوبة لتعزيز القدرة التنافسية وإمكانات التصدير. يستند التحليل إلى منهجيات منظمة العمل الدولية، مثل "التجارة وسلاسل القيمة في الأنشطة كثيفة العمالة" (TRAVERA) و"مهارات التجارة والتنويع الاقتصادي" (STED)، ويرتكز على العناصر الأساسية لمقاربة منظمة العمل الدولية لأنظمة أسواق العمل اللائقة.

القطاع الذي اختاره أعضاء مجموعة العمل المعنية بالسياسات لإجراء التقييم هو قطاع النباتات العطرية والطبية (AMP). حيث يتمتع قطاع النباتات العطرية والطبية في تونس بإمكانات كبيرة للإنتاج والتصدير

وخلق فرص العمل، خاصةً في المناطق المهمشة الغنية بالمناظر الطبيعية الغابية مثل الشمال الغربي والوسط الغربي. ورغم التنوع الكبير للنباتات العطرية والطبية في تونس، الذي يتراوح بين 300 إلى 492 نوعًا، إلا أن جزءًا صغيرًا فقط يُستغل بشكل منظم لاستخراج الزيوت الأساسية.

يساهم القطاع بنسبة 0.8% من القيمة الإنتاجية الزراعية، وبنسبة 1% من الصادرات، و0.9% من أيام العمل الزراعية سنويًا. وتغطي زراعة النباتات الطبية مساحة 1,396 هكتارًا، والنباتات العطرية 3,154 هكتارًا، والنباتات العضوية 1,000 هكتار، إلى جانب النباتات البرية في المناطق الغابية.

تونس، فبراير 2016 © مارسيل كروزيت / منظمة العمل الدولية (ILO)

الفرص

تشمل الفرص الرئيسية في قطاع النباتات العطرية والطبية إتقان أنواع متعددة من النباتات مثل إكليل الجبل، وإبرة الراعي، والنعناع، والورد، مما يجعل هذه الفرص ملموسة وقابلة للتنفيذ. ويعكس وجود مشاريع متخصصة في إنتاج النباتات العطرية والطبية التزامًا قويًا بتطوير هذا القطاع. علاوة على ذلك، يتميز القطاع بوجود قطاع خاص مبتكر يسهم في تطوير المنتجات، إلى جانب مجموعات التنمية الزراعية النسائية التي تركز بشكل كبير على هذا المجال. كما يستفيد القطاع من مزايا التجارة العضوية والعادلة، التي تعزز إمكانيات التصدير وتفتح آفاقًا جديدة للأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم السياسات العامة في دعم القطاع من خلال برامج الدعم والتدريب الموجهة لتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة. ومن جهة أخرى، تعمل المبادرات التعاونية مع الشركاء الدوليين على تحسين تقنيات الزراعة والمعالجة، فضلًا عن تطوير شبكات التوزيع المحلي، مما يعزز رؤية المنتجات ويزيد من تنافسيتها.

التحديات

تواجه سلسلة القيمة لقطاع النباتات العطرية والطبية عدة تحديات، خاصة غياب استراتيجية تنموية واضحة، ونقص البيانات المتعلقة بالمناطق المزروعة، وضعف التنسيق بين المؤسسات العامة. كما تعيق مشاكل منظومات التوريد والمعالجة تقدم القطاع، بالإضافة إلى غياب سياسة تسعير فعّالة ونظم للرصد التكنولوجي.

التوصيات لتعزيز إمكانيات قطاع النباتات العطرية والطبية في تونس

يجب على المؤسسات إعطاء الأولوية للإدارة المالية، بما في ذلك التدريب على المحاسبة، وحساب التكاليف، وتحسين مهارات التواصل والمهارات الشخصية. كما يُعد التدريب على تقنيات جودة المنتجات مثل التجفيف، والتخزين، والتعبئة، بالإضافة إلى التدريب المتخصص في التقطير وإنتاج مستحضرات التجميل، أمرًا ضروريًا لتنويع القطاع وتلبية الطلبات المحلية والدولية. ينبغي كذلك تعزيز مهارات التسويق، خاصة التسويق الرقمي، للاستفادة من الاقتصاد الرقمي وضمان القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، يُعتبر تطوير العمالة الماهرة من خلال التدريب المستمر على التحديات التقنية والتجارية والبيئية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق نمو القطاع. وتشمل التدابير الهيكلية المطلوبة توفير تمويل مخصص، وبناء القدرات، والإصلاحات التنظيمية، والاستثمار في المعدات لدعم تطوير هذا القطاع.

التوظيف والتأثيرات التجارية المحتملة للاستثمار في البنية التحتية

اعتمد تقييم تأثير برنامج تحسين أداء **شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه** (SONEDE) في تونس على تحليلات كمية ونوعية لتقييم آثار المشروع على التوظيف والتجارة. توفر الدراسة رؤى عملية لمعالجة البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، وللتصدي لتحديات ندرة المياه في تونس. كما تؤكد الدراسة على أهمية مواءمة التدريب المهني مع احتياجات القطاع الصناعي، وتعزيز ظروف العمل اللائق، وضمان الاستدامة طويلة الأمد في إدارة الموارد. وتسهم هذه النتائج في توجيه الاستثمارات المستقبلية في البنية التحتية وصياغة أطر السياسات التي تدعم تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

تونس، فبراير 2016 © مارسيل كروزيت / منظمة العمل الدولية (ILO)

النتائج الرئيسية

- **أثر المشروع على التوظيف:** أسهم المشروع في خلق عدد كبير من الوظائف المباشرة وغير المباشرة والمستحدثة عبر مختلف القطاعات.
- **تركيبة القوى العاملة:** تُشغل الوظائف بشكل أساسي من قبل الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 35 عامًا، بينما يستحوذ العمال الأصغر سنًا على حصة أقل. ويشغل العديد من الشباب وظائف غير مؤهلة، حتى عند توظيفهم بصفة دائمة.
- **استقرار الوظائف وعدم الرسمية:** يتميز جزء كبير من الوظائف بالاستقرار وتقديم المزايا الاجتماعية، لكن نسبة كبيرة منها لا تزال هشة، إذ تتضمن أدوارًا مؤقتة دون عقود عمل رسمية.
- **الأثر على التجارة:** أدى المشروع إلى تحسين توزيع المياه في المناطق الجنوبية والوسطى، مما ساهم في التخفيف من حدة نقص المياه وتقليل تكاليف الإنتاج للمنتجات التي تعتمد على كميات كبيرة من المياه.

التوصيات لتحسين النتائج الاقتصادية والتوظيفية للاستثمار في البنية التحتية

تم التوصل إلى التوصيات التالية من خلال التشاور مع أعضاء مجموعة العمل المعنية بالسياسات في تونس:

- يجب أن تتضمن المشاريع العامة تقييمات منهجية لأثرها على التوظيف، لضمان إدراج خلق فرص العمل كعامل رئيسي عند اختيار المشاريع.
- هناك حاجة إلى بذل جهود لتعزيز مشاركة النساء في الوظائف المرتبطة بالبناء.
- معالجة النقص الحاد في العمالة الماهرة وذات الخبرة، والذي تفاقم بفعل الهجرة، وضعف التدريب، وانخفاض القيمة المجتمعية للعمل اليدوي.
- تشجيع توظيف العمالة المحلية بدلًا من الاعتماد المعتاد على العمالة الخارجية ذات الخبرة.
- تعزيز التعاون بين برامج التدريب المهني وأصحاب العمل لضمان تزويد العمال بالمهارات المطلوبة في سوق العمل.

عن برنامج (METI)

"برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار" (METI) هو برنامج إقليمي يمتد لأربع سنوات، ممول من قبل الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه بواسطة منظمة العمل الدولية. الهدف العام للبرنامج هو تمكين صانعي السياسات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من إدراج قضايا التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار، وتصميم وتنفيذ تدخلات تهدف في النهاية إلى تحسين كمية ونوعية الوظائف التي يتم خلقها في المنطقة.

تفاصيل الاتصال	منظمة العمل الدولية 4 طريق دي موريلون 22 جنيف CH-1211 سويسرا	معرّف الوثيقة الرقمي (DOI): https://doi.org/10.54394/SMPK8585 البريد الإلكتروني: meti@ilo.org الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/meti

©منظمة العمل الدولية 2024

ilo.org

International Labour Organization
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
Switzerland